Document: EB 2007/92/R.49
Agenda: 20
Date: 20 November 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Christian Mersmann
المدير التنفيذي للآلية العالمية
رقم الهاتف: 2129 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.mersmann@global-mechanism.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

أولا – مقدمة 1

ثانيا – التقدم المحرز نحو تعبئة الموارد 1

ألف – الهدف العام وتقديم الخدمات 1
باء – خلق بيئة تمكينية لتعبئة الموارد 2
جيم – وضع استراتيجيات للتمويل المتكامل 4
دال – موجز الأنشطة المضطلع بها في 2007 5
هاء – قصص النجاح على الصعيدين الوطني وشبه الإقليمي 5
واو – الاتصالات والتوعية 7
زاي – مصادر التمويل الجديدة والابتكارية: البرامج الاستراتيجية 8
حاء – محرك المعلومات المالية الخاصة بتدهور الأراضي والمنهجية المنسقة لاستعراض الحافظة 9

ثالثا – الدروس المستفادة 9

رابعا – تعزيز القدرة المؤسسية لدى الآلية العالمية لتنفيذ خطة اتفاقية مكافحة التصحر وإطارها الاستراتيجيين لمدة 10 أعوام 10

طاء – المواءمة 10
ياء – ما سيضطلع به من أعمال لزيادة التمويل 10
كاف – التعاون بين الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية 10
لام – التعاون بين الآلية العالمية واللجنة التوجيهية 11
ميم – التعاون بين الآلية العالمية وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر 11
نون – إدارة النتائج 11

خامسا – التعاون مع الصندوق 12

سين – مهمة الصندوق في سياق اتفاقية مكافحة التصحر 12
عين – الشراكة بين الآلية العالمية والصندوق 13

سادسا – الوكالات المانحة والمرفق المتعدد المانحين المقترح 13

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على تقديم هذا التقرير إلى الدورة الحادية والثلاثين لمجلس المحافظين.

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا

أولا – مقدمة

1- ثابرت الآلية العالمية منذ إنشائها عام 1998 على تقديم تقارير مرحلية إلى المجلس التنفيذي للصندوق أثناء دورات المجلس في ديسمبر/كانون الأول.

2- وخلال عام 2007، استرشدت استراتيجية تعبئة الموارد في الآلية العالمية بتغيرات البنية الدولية للتمويل الإنمائي، وتواءمت معها: ظهور طرائق جديدة لتخصيص الموارد بالاستناد إلى زيادة الدور القطري القيادي، والتحديد ذو التوجه القطري للأولويات الإنمائية، وتحسين التنسيق والاتفاق بين الجهات المانحة، بروح مبادرات الأمم المتحدة الإصلاحية للاتساق على صعيد المنظومة ككل بما يشمل ميدان الإدارة البيئية الدولية.

3- وتهدف الآلية العالمية إلى تعزيز عملياتها القطرية من خلال ترتيبات تعاونية مع منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما مع الصندوق.

4- وقد عقدت في مدريد، إسبانيا، في الفترة 3–14 سبتمبر/أيلول 2007، الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا (اتفاقية مكافحة التصحر)، واعتمد المؤتمر خطة وإطارا استراتيجيين لمدة 10 أعوام (بقراره 17/COP 8، ويشار إليهما أدناه باسم "الاستراتيجية"). وحُملت الآلية العالمية مسؤولية مركزية عن الإسهام بصورة خاصة في الهدف التنفيذي 5: التمويل ونقل التكنولوجيا، الذي يسعى إلى" تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين انتقاء أهداف استخدامها وتنسيق ذلك لزيادة أثرها وفعاليتها." كما أعطيت الآلية دوراً داعماً في الإسهام في الهدف التنفيذي 1: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف، وذلك من خلال "التأثير تأثيراً فعلياً في العمليات الدولية والوطنية والمحلية وفي الجهات الفاعلة ذات الصلة لتناول المسائل المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف على نحو مناسب،" وفي الهدف التنفيذي 2: إطار السياسات، من خلال "دعم تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز الحلول المتعلقة بمكافحة التصحر/ تدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف." فالنهج والأنشطة التي تتولاها الآلية العالمية متوائمة مع النتائج المرتبطة بهذه الأهداف كما تحدَّد مرجعيتها في هذا التقرير.

ثانيا – التقدم المحرز نحو تعبئة الموارد

ألف – الهدف العام وتقديم الخدمات

5- يتمثل الهدف العام للآلية العالمية في دعم البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر على إقامة إطار استثماري لبرنامج شامل يعنى بالإدارة المستدامة للأراضي. ولتحقيق ذلك الهدف، تنتهج الآلية العالمية نهجاً عاماً إزاء زيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي من خلال إدراج قطاعات من قبيل

التجارة والمياه والتكيف مع التغير المناخي مما يتجاوز نطاق إعادة التأهيل الإحيائي الفيزيائي للموارد الطبيعية.

6- وخلال هذا العام، قامت الآلية العالمية بالترويج النشط لإدماج برنامج الإدارة المستدامة للأراضي في استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج التنمية الريفية في البلدان المتشاركة معها. وهذا العمل يدعم العملية العامة لتخصيص الموارد المالية المتأتية من مصادر وطنية ودولية لأغراض البرمجة الإنمائية الداخلية على الصعيد القطري.

7- وتشمل الخدمات التي قدمتها الآلية العالمية في 2007 لتشجيع التعبئة الناجحة للموارد لأغراض الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد القطري ما يلي:

- توفير الدعم التقني في وضع استراتيجيات شاملة تجمع بين المصادر العامة والخاصة والابتكارية لتمويل الإطار الاستثماري الشامل؛
- تقديم خدمات استشارية استراتيجية لتوسيع نطاق الحصول على التمويل من مصادر غير تقليدية؛
- التعاون مع المؤسسات الوطنية والجهات المانحة الشريكة لتيسير التنسيق والمواءمة بين الوكالات الدولية وبرامجها وبين الأولويات الوطنية للإدارة المستدامة للأراضي؛
- تطوير المعرفة وبناء القدرات لدى النظراء الوطنيين لتوجيه عمليات تعبئة الموارد بصورة فعالة، بما في ذلك من خلال عمليات الميزنة الوطنية والحصول على التمويل الدولي؛
- تنظيم اجتماعات خبراء تشاوريه وبعثات مشتركة للجهات المانحة؛
- دعم المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية بخصوص تمويل البرامج والمشاريع الوطنية المتصلة بالإدارة المستدامة للأراضي مما ينبثق عن الأطر الاستثمارية الشاملة.

باء – خلق بيئة تمكينية لتعبئة الموارد

8- قامت الآلية العالمية في السنة الماضية، عملا على تقديم خدماتها بصورة فعالة، بتطوير نهج محدد إزاء الانخراط القطري، توخيا لبلوغ هدف نهائي هو وضع أطر استثمارية لأغراض الإدارة المستدامة للأراضي. وتتمثل الأعمدة الرئيسية الثلاثة التي يقوم عليها هذا النهج في عملية الإدماج وبناء الشراكات وإدارة المعرفة.

(أ) عملية الإدماج في المسار العام[1]

9- تعتبر الآليةُ العالمية الإدماج في المسار العام عملية حوار واع وعمل على المستوى الوطني محوره الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والحد من الفقر. والهدف من هذا الإدماج هو الالتزام السياسي بمتابعة

[1] طلب مؤتمر الأطراف في قراره 5/COP 6 (2003) من الآلية العالمية أن تدعم البلدان في عملية إدماج برامج العمل الوطني لديها في استراتيجيات الحد من الفقر والأطر الإنمائية الوطنية. وقد كرر القرار 5/COP 7 (2005) هذا الطلب مشجعا الآلية العالمية على تكثيف تفاعلها مع المؤسسات المالية الدولية. وتتضمن الخطة والإطار الاستراتيجيان لمدة 10 أعوام (القرار 17/COP 8 (2007)) (الاستراتيجية المعتمدة) الأهداف والنتائج الداعمة لهذه الجهود، ومثال ذلك الهدف الاستراتيجي 4، الأثر المتوقع 4.2، والهدف التنفيذي 2، الناتج 2.3.

قضايا تدهور الأراضي والتصحر كأولوية وطنية في إطار عمليات التخطيط والميزنة على المستوى الوطني– إلى جانب العمل الموازي الرامي إلى تحسين الأطر السياساتية والتشريعية والمؤسسية.

10- وقد أظهرت التجربة أن تعبئة قدر كبير من تدفقات التمويل لا يمكن أن تتحقق إلا بتحقق هذا الإدماج في مسار العمليات الوطنية والدولية المعنية بوضع السياسات والتخطيط والميزنة وفي الأطر الإنمائية الوطنية الشاملة. ومن الأهمية بمكان لتحقيق النجاح تبني الحكومات لهذه العملية وتوفر الدعم من جانب شركاء التعاون الإنمائي.

(ب) بناء الشراكات[2]

11- تمشيا مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وتوافق آراء مونتيري لتمويل التنمية وإصلاحات "أمم متحدة واحدة،" ازدادت أهمية بناء الشراكات لأغراض عملية تمويل التنمية. وفي هذا السياق، أقامت الآلية العالمية شراكات مع الحكومات وشركاء التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الإطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتستفيد هذه الشراكات من الميزات النسبية التي يتمتع بها الشركاء لتحقيق النتائج والآثار الإنمائية المحددة على جميع المستويات. وخلال عام 2007، حققت الآلية العالمية نتائج هامة في تعبئة الموارد من خلال ما يلي:

- تيسير حوار السياسات المنظم مع الشركاء حول أسباب التصحر والجفاف وأثرهما وطرق مواجهتهما والدخول في اتفاقات لتمويل برامج الإدارة المستدامة للأراضي ومشاريعها؛
- التوسط لإقامة شراكات جديدة واستراتيجية توسع القاعدة التمويلية لاتفاقية مكافحة التصحر في الأطر الإنمائية الوطنية؛
- تقديم الخدمات الاستشارية لتحقيق الاستفادة القصوى من فرص التمويل بتعزيز اتفاقات الشراكات؛
- إقامة شراكات للتعلم من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية الأطراف؛
- الدعوة إلى عقد اجتماعات الشراكات وتنظيمها لتعبئة الموارد المالية لبرامج العمل الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية؛
- إحداث شراكات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص.

12- كذلك استفادت الآلية العالمية كثيرا عبر السنين من شراكاتها مع الصندوق والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية من قبيل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية و17 وكالة ثنائية. وقد كان للعلاقة المؤسسية مع الصندوق أهمية حاسمة في عمل الآلية العالمية، فالصندوق هو الوكالة المضيفة للآلية وممولها الأول بمنح سخية وصلت حتى الآن إلى 7.5 مليون دولار أمريكي.

[2] تتمشى أنشطة الآلية العالمية مع الهدف التنفيذي 4 الذي يسعى إلى "تعبئة الموارد لدعم تنفيذ الاتفاقية عن طريق بناء شراكات فعالة بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية" (القرار 8 COP/20).

(ج) إدارة المعرفة

13- تعتبر إدارة المعرفة واحدا من الأعمدة التي تسترشد بها استراتيجية الآلية العالمية وعملياتها. إذ لا يمكن تحقيق النتائج إلا إذا تدعمت وتوثقت الأنشطة المؤسسية جميعها بالمعرفة التقنية وغير التقنية. ولا بد لجماعات الإدارة المستدامة للأراضي من أن تكون عارفة بأدوات التمويل الإنمائي المتاحة على الصعيد القطري وشبه الإقليمي، وقادرة على الوصول إليها لكي تتمكن من مضاعفة الاستثمارات وتحديد مصادر التمويل التقليدية والابتكارية التي يمكن الاستفادة منها وصياغة المبررات المنطقية اللازمة للتأثير على إصلاح السياسات.

14- وعلى هذه الخلفية، يعمل برنامج الآليات الاقتصادية والتمويلية لدى الآلية العالمية لزيادة تفهم آليات التمويل الإنمائي وطرائقه الجديدة هذه ضمانا لوجود مخصصات في الميزانيات الوطنية لعمليات اتفاقية مكافحة التصحر. فحجم التمويل المتاح لتنفيذ الاتفاقية يعتمد بصورة متزايدة ليس فقط على الإرادة السياسية لدى الحكومات لاعتبار الإدارة المستدامة للأراضي أولوية وطنية، بل أيضاً على تخصيص الموارد في الميزانيات الوطنية لهذا الغرض. ويعمل البرنامج على تصميم وتنفيذ وحدات مناهج تدريبية تعني بالمسائل الأساسية بغية تعزيز القدرات المحلية على وضع استراتيجيات التمويل الوطنية والعمل بها لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

جيم – وضع استراتيجيات للتمويل المتكامل

15- ويتوفر الدعم للنهج الذي تتبعه الآلية العالمية إزاء تعبئة الموارد من خلال استراتيجية التمويل المتكامل، وهي إطار توجيهي لإيجاد وتطوير مجموعة من الموارد المالية لتمويل البرامج والمشروعات لأغراض الإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر. وبالاقتران بعملية المساعدة على تطوير الخليط التمويلي الملائم، تعمل الاستراتيجية على الكشف عما يحتمل من عقبات تعترض سبيل تحديد الموارد وتخصيصها وصرفها في السياق الوطني المحدد. وهي تبرز جوانب في البيئة السياساتية والمالية والقانونية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالموارد البشرية يمكن أن تعرقل بعض أعمال تعبئة الموارد أو تنفيذ البرامج.

16- وتهدف الآلية العالمية، من خلال استراتيجية التمويل المتكامل، إلى توفير الدعم للبلدان الأطراف فيما يتعلق بوضع برامج التنسيق والشراكات لتيسير تعبئة الموارد الوطنية وتخصيصها. واستراتيجية التمويل المتكامل مربوطة بخطة عمل تحدّد الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها لفتح مسار لتعبئة الموارد يؤدي إلى إقامة إطار استثماري للإدارة المستدامة للأراضي. وهي تجمع بين الشركاء الإنمائيين الدوليين والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

17- وبهدف دعم استراتيجية التمويل المتكامل، قامت الآلية العالمية بتصميم برنامج للتعلم المنظم تحت اسم "تصميم استراتيجيات التمويل المتكامل لمكافحة التصحر." وقد أثبت هذا البرنامج فعاليته في تيسير تبادل المعرفة والاستراتيجيات بين النظراء فيما يتعلق بالتفاوض على زيادة التمويل لأغراض اتفاقية مكافحة التصحر. وبدأ عمل هذا البرنامج في غربي آسيا وشمال أفريقيا بتمويل سخي من صندوق الأوبك للتنمية الدولية ومن الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي، وسيوسع نطاقه ليشمل مناطق أخرى في 2008.

دال – موجز الأنشطة المضطلع بها في 2007

18- يرد عرض تفصيلي للأعمال التي اضطلعت بها الآلية العالمية على الصعيدين الوطني وشبه الإقليمي في التقرير المرفوع إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف (وهو متاح على موقع الآلية العالمية www.global-mechanism.org). وخلال السنوات الأربع الماضية، نشطت الآلية في أكثر من 27 بلدا و12 إقليم فرعي في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

19- وعلى الصعيد القطري، تستخدم الآلية العالمية النهج الوارد أعلاه (الفقرات 8-14). وتعتبر البلدان التالية جزءاً من برنامج العمل حاليا: الجزائر والأرجنتين والبرازيل وبوركينا فاسو والكاميرون وإكوادور وإريتريا وإثيوبيا وغانا وغواتيمالا وهندوراس والأردن وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان ولبنان ومالي والمكسيك والمغرب وموزامبيق ونيكاراغوا وباكستان وبيرو وجنوب أفريقيا وسوازيلند والجمهورية العربية السورية وتونس وأوغندا.

20- كما تعمل الآلية العالمية على الصعيدين شبه الإقليمي والإقليمي مما يمكن البلدان التي لا تعمل فيها الآلية بشكل مباشر من الاستفادة من خدماتها. وقد تمكنت بالفعل من تعبئة كثير من التمويل لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ويدخل في عداد هذه المبادرات ما يلي: مبادرة الإدارة المستدامة للأراضي الجافة – برنامج شراكة لدول الخليج والدول العربية المجاورة؛ التنفيذ التآزري للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في جنوب–شرق آسيا والصين؛ شراكة تمويل الإدارة المستدامة للأراضي في شبه إقليم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ الشراكة الاستراتيجية للإدارة المستدامة للأراضي في الجنوب الأفريقي؛ مبادرة مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛ مبادرة الشراكة للإدارة المستدامة للأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي؛ برنامج تشجيع الاستثمار وبناء القدرات لتمويل الإدارة المستدامة للأراضي في منطقة أمريكا الوسطى؛ تعميم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في إطار اتفاق المفوضية الأوروبية لأفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي؛ وبرنامج "سولاريد" لدى الآلية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لصالح مناطق الساحل والصحراء.

هاء – قصص النجاح على الصعيدين الوطني وشبه الإقليمي

21- تبين الأمثلة التالية، التي تحققت فيها نتائج ملموسة، أوجه التشابه وكذلك أوجه التباين في النهج التي أخذت بها الآلية العالمية إزاء تعبئة الموارد مع مراعاة السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة.

(أ) زيادة التمويل لأغراض الإدارة المستدامة للأراضي: حالة أثيوبيا

22- أدى الإدماج في المسار العام وبناء القدرات في أثيوبيا إلى منح أولوية أعلى لقضايا برنامج العمل الوطني للإدارة المستدامة للأراضي في إطار خطة التنمية المسرّعة والمستدامة لإنهاء الفقر، وهي برنامج استراتيجية الحد من الفقر في أثيوبيا للفترة 2006–2010. وتوحي التقديرات الأولية أن من الممكن تخصيص ما يزيد على 250 مليون دولار أمريكي لاستثمارات تتصل بالإدارة المستدامة للأراضي ضمن الخطة – مما يمثل زيادة كبيرة على مخصصات البرنامج الأول لاستراتيجية الحد من الفقر الذي لم يكن يركز بالقوة نفسها على الاستثمارات المتصلة بالإدارة المستدامة للأراضي.

23- وقد أثمرت الجهود التي بذلتها الآلية العالمية لتحقيق الإدماج في المسار العام، وما قامت به من أعمال التحليل دعما لإثيوبيا، باختيارها كبلد مرشح للحصول على مزيد من الدعم في تعبئة الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل الوطني في إطار مبادرة "أرض أفريقيا"، وهي شراكة عدد من الجهات صاحبة الشأن المعنية بالإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن خلال "أرض أفريقيا"، يعمل عدد من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين مع الآلية العالمية وحكومة إثيوبيا لإقامة إطار وطني لزيادة الاستثمار لأغراض الإدارة المستدامة للأراضي وأولويات برنامج العمل الوطني ضمن برنامج استراتيجية الحد من الفقر: ويشمل هؤلاء الشركاء الجهات التالية: مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون التقني والصندوق وحكومة النرويج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.

(ب) استراتيجية التمويل المتكامل: حالة لبنان

24- يعتبر انتهاء استراتيجية التمويل المتكامل في لبنان معلما رئيسا في الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وقد جرى تطوير هذه الاستراتيجية خلال فترة 11 شهرا تحت قيادة وزارة الزراعة وبدعم من الآلية العالمية وبالشراكة مع مركز تنمية الأراضي الجافة والوكالة الألمانية للتعاون التقني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل النهج المتبع في مواءمة آليات التمويل الوطنية والابتكارية والجهات المانحة مع أولويات برنامج العمل الوطني. وخلال مرحلة وضع الاستراتيجية بدأت الآلية العالمية في مفاوضات مع الجهات المانحة الدولية لتعبئة قدر كبير من الموارد. من ذلك مثلا أن الصندوق يعمل على تصميم مشروع بتكلفة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي لدعم الأولويات التي حددتها الاستراتيجية.

25- كما وضعت الآلية العالمية مسودة لمقترح متعدد الوكالات بالاشتراك مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان يستهدف الحصول على 6.5 مليون دولار أمريكي من صندوق الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي تديره حكومة إسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف إدماج ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في عمليات التخطيط ووضع السياسات والميزنة في سياق التنمية على الصعيدين الوطني والمحلي.

26- وتركز استراتيجية التمويل بشكل خاص على إشراك القطاع الخاص في توفير الدعم المالي بواسطة مبادرات ابتكارية تتعلق بالتجارة. ويتصل أحد المقترحات بتطوير زراعتي الكروم (الأعناب) وصناعة (الخمور).

(ج) مواءمة السياسات العامة: حالتا المكسيك وإكوادور

27- إن الأعمال التي اضطلعت بها الآلية العالمية والرامية إلى المواءمة بين السياسات العامة، وهي أعمال تجري بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أدت بشكل مباشر إلى وضع الحكومة لقانون اتحادي للتنمية الريفية المستدامة، وإلى إقراره.

28- وساعدت هذه الأعمال على تحسين مجمل سياق السياسة العامة للإدارة المستدامة للأراضي وأثر بصورة إيجابية على عمليات الإصلاح المتعلقة بالميزانية وعلى دورات التخطيط الإنمائي الريفي. كما أن الخبرة المكتسبة من التحليل المنهجي لجميع السياسات ذات الصلة والتي لها أثرها في إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، وما اقترن بذلك من تقديم المقترحات لتحسين سياق السياسة العامة بأكمله، أعطت

الآلية العالمية أساسا متينا لمساعدة البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على تحسين إطار السياسة العامة التمكيني دعما للإدارة المستدامة للأراضي.

29- وبالاستفادة من المعرفة المكتسبة في المكسيك، تعمل الآلية العالمية بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتكرار هذه المبادرة في إكوادور من خلال دعم وضع استراتيجية للتمويل المتكامل. ويجري العمل حاليا على إعداد مجموعة أدوات تدعم البلدان التي تضطلع بنفسها بمواءمة سياساتها العامة.

(د) التعاون فيما بين بلدان الجنوب: برنامج "سولاريد"

30- يجمع برنامج "سولاريد" حاليا البلدان المحيطة بالصحراء ويتصدى لقضايا استراتيجية تربط بين مختلف المناطق بهدف إقامة شراكات فيما بين بلدان الجنوب لتعبئة الموارد. ففي يونيو/حزيران 2007، وقعت الآلية العالمية مع دول تجمع الساحل والصحراء اتفاقا إطاريا يحدد الأولويات لبرنامج للشراكات فيما بين بلدان الجنوب والجهات المتعددة المانحة لتعبئة الموارد ومضاعفة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تدابير مشتركة لمكافحة التصحر، بغية تعزيز التكامل الإقليمي.

31- ويتمثل جانب آخر من جوانب برنامج "سولاريد" فيما يقوم به من عمل في ميدان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتصحر. وفي هذا الصدد، تعمل الآلية العالمية على تنظيم اجتماع خبراء دولي حول "التصحر والهجرة والتنمية المحلية" سيعقد في طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

32- كما يتناول برنامج "سولاريد" مسائل التمايز بين الجنسين. وتستجيب مبادرة الآلية العالمية المعنونة "تشجيع دور المرأة في عمليات اتخاذ القرار في أفريقيا الناطقة بالفرنسية في سياق اتفاقية مكافحة التصحر" إلى طلب من سيدات برلمانيات ومن ممثلي المنظمات غير الحكومية من بلدان أفريقية ناطقة بالفرنسية، جاء نتيجة للشعور بالحاجة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها النساء على سبيل مكافحة التصحر. وفي يونيو/حزيران 2007، نظمت الآلية العالمية بالاشتراك مع وزارة البيئة والتصحاح في مالي حلقة عمل دولية تحت عنوان "تمكين المرأة من الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي" للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وممثلي الوزارات والمنظمات شبه الإقليمية والدولية والشركاء الإنمائيين. وتمخضت الحلقة عن خطة تنفيذية قصيرة الأجل وعن إقامة تحالف تشيمسو وهو برنامج لكسب التأييد وتبادل المعلومات ولإقامة شراكات مالية تدعم الشبكات النسائية الناشطة في إدارة الموارد الطبيعية في شمال أفريقيا وغربها ووسطها.

واو – الاتصالات والتوعية[3]

33- تعتبر الاتصالات وإدارة المعرفة عنصرين أساسيين لتحقيق أقوى أثر ممكن من عمليات الآلية العالمية. ويستخدم فريق الاتصالات قنوات ابتكارية للتوعية واقتسام المعلومات ودفع الحوار وتوليد المعرفة بهدف تمكين جماعات الآلية العالمية من تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

[3] تعطي الاستراتيجية (القرار 17/COP 8 (2007)) للآلية العالمية دورا داعما في المساهمة في الهدف التنفيذي 1: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف.

34- وقد مكنت هذه الابتكارات الآلية العالمية من الوصول بدعوتها إلى جماعات لم تكن سابقا مشاركة في نقاش تدهور الأراضي والتصحر ومن تمكين هذه الجماعات من النجاح في زيادة التمويل. من ذلك مثلا أن موقع الآلية العالمية على الانترنت يعتبر أداة قوية لتعزيز تفهم النهج الذي تتبعه الآلية وما تقوم به من أعمال لتعبئة الموارد. كما أثبتت استراتيجية الآلية للتسويق الإلكتروني ونشراتها الإخبارية بالبريد الإلكتروني فعاليتها في الوصول إلى جماعات واسعة جديدة حيث اشترك في الموقع ما يزيد على 000 6 من الأفراد والمنظمات. ولجماعات العمل على الإنترنت، من قبيل المنتديات الإلكترونية، شعبيتها بين أنصار اتفاقية مكافحة التصحر لما تتمتع به الموضوعات التي تناقشها من أهمية ولما يتصف به تنظيمها من سهولة ومن فعالية من حيث التكلفة. إضافة إلى ذلك، توزع الآلية في المؤتمرات والمناسبات الدولية مجموعة أدوات أعدتها في 2007 تشمل الدراسات والكتيبات وصحائف الوقائع.

35- ويعطي تزايد عدد الطلبات لتكرار مبادرات الآلية العالمية الناجحة في مناطق أخرى دلالة واضحة على أن أدوات التوعية هذه تحقق بالفعل الأثر المرجو منها وأن الآلية تحرز تقدما على طريق بلوغ هدفها لتكون مركزا للتفوق في تقديم الخدمات الاستشارية الاستراتيجية فيما يتعلق بالتمويل وبتوليد المعرفة التي تتصل بقضايا الإدارة المستدامة للأراضي لأغراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

زاي – مصادر التمويل الجديدة والابتكارية: البرامج الاستراتيجية[4]

36- يعتبر استخدام مصادر جديدة للتمويل وموارد ابتكارية عامة وخاصة ومشاركة قطاعات لا تشارك تقليديا في أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر، من العناصر الأساسية في تنفيذ الاتفاقية.[5] وقد أحرز تقدم خلال 2007 في توسيع قاعدة التمويل من خلال برامج استراتيجية لديها القدرة على زيادة تدفقات الاستثمار لأغراض تنفيذ الاتفاقية بالتركيز على فرص تعبئة الموارد من مصادر جديدة وابتكارية. ومن هذه البرامج التكيف مع تغير المناخ، والتعويض عن الخدمات البيئية، والتجارة، ودخول الأسواق، والمبادرات الخاصة بالأحراج، وتطوير القطاع الخاص.

37- وهذه البرامج ليست مستقلة منفصلة فهي مشمولة ضمن استراتيجيات التمويل المتكامل وتساند عمليات الآلية العالمية على الصعيد القطري والإقليمي الفرعي والإقليمي عن طريق توفير قاعدة للمعرفة وشبكات وشراكات مع المؤسسات الرئيسية والخبراء.

38- كما تعمل الآلية العالمية على استكشاف فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية التي تتزايد أهميتها كمصادر للتمويل مع تعاظم دور البلدان النامية المتأثرة، من قبيل البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا، كجهات مانحة.

---

[4] تتمشى هذه البرامج مع استراتيجية اتفاقية مكافحة التصحر. الهدف التنفيذي 5: التمويل ونقل التكنولوجيا، النتيجة 5-4: تحديد مصادر مالية مبتكرة وآليات تمويل لمكافحة التصحر/تدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف، ويشمل ذلك القطاع الخاص، والآليات السوقية، والتجارة، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من آليات التمويل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والحد من الفقر والجوع.

[5] يتمشى ذلك مع دعوة الآلية العالمية إلى "تقديم المشورة إلى الأطراف، عند طلبها، بشأن طرائق التمويل الابتكارية ومصادر المساعدة المالية وبشأن تحسين تنسيق أنشطة التعاون على الصعيد الوطني،" اتفاقية مكافحة التصحر، (المادة 5.21(ب)).

حاء – محرك المعلومات المالية الخاصة بتدهور الأراضي والمنهجية المنسقة لاستعراض الحافظة

39- تستخدم الآلية العالمية محرك المعلومات المالية الخاصة بتدهور الأراضي لجمع وتعميم المعلومات الموثوقة عن مصادر التمويل وسياساته وبرامجه ومشاريعه التي تعالج تدهور الأراضي. ويستفاد من محرك المعلومات، بصورة خاصة، في توليد التحليلات التي تسهم في زيادة فعالية الموارد الموجودة فعلا عن طريق إبلاغ الحكومات وشركائها الإنمائيين بما يتصل بالاستثمارات، في الإدارة المستدامة للأراضي وغيرها من الأنشطة المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر، من مخاطر مالية وفرص وتكلفة وعوائد.

40- وقد دفع ما تجمع من خبرات لدى الآلية العالمية، في مجال تحديد استثمارات الإدارة المستدامة للأراضي وتحليلها وتصنيفها، بالمجتمع الدولي إلى أن يطلب مشورتها في تحسين تقارير اتفاقية مكافحة التصحر من حيث نوعيتها وشكلها. ومكنها هذا العمل من وضع منهجية ابتكارية لاستعراض الحافظة اختبرها الصندوق تجريبيا وقدمت إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف وإلى اللجنة التوجيهية في الآلية العالمية في سبتمبر/أيلول 2007. كما أبدى البنك الدولي وغيره من المنظمات اهتماما بالاضطلاع باستعراضات مماثلة بالتعاون مع الآلية بحيث تشكل هذه الاستعراضات إسهاما في دورات مقبلة للجنة التنمية المستدامة ستركز على التصحر والجفاف وإدارة الأراضي واستصلاح الأراضي الجافة في أفريقيا.

ثالثا – الدروس المستفادة

41- وتدلل الخبرة المكتسبة على أن عمليتي الإدماج في المسار العام وبناء الشراكات، مع ما تتصفان به من طول شديد، تمثلان وسيلة فعالة لتعبئة الموارد المالية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر بموجب الآليات القائمة لتوفير التمويل الإنمائي، ولاسيما في إطار استراتيجيات الحد من الفقر.

42- وتتطلب تعبئة الكثير من التمويل لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر جهودا متضافرة منسقة تبذلها الحكومات والشركاء الإنمائيون وغيرهم من أصحاب الشأن المعنيين. وتتيح استراتيجيات التمويل المتكامل إطارا شاملا يمكن البلدان من تحديد مصادر التمويل وطرق الوصول إلى تمويل للأولويات الوطنية المتفق عليها في المدى المتوسط ضمن خطة عمل منظمة. وبينما تلعب الآلية العالمية دورا حافزا شديد الأهمية في هذا السياق، فإن التبني الوطني للعملية وتوفر القيادة القطرية لها أمران أساسيان لتحقيق النجاح.

43- وهناك إمكانية متنامية لتعبئة تمويل إضافي لأغراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر باللجوء إلى طرائق ابتكارية وغير تقليدية تتمثل في صيغة "الانخراط الشامل". على أن هذا النهج يتطلب أن تدخل الحكومات في شراكات مركزة مع جهات فاعلة لم تكن مشاركة في السابق. ولذا فإن النجاح يعتمد إلى حد كبير على التدليل على وجود المنافع المتبادلة فضلا عن توافر الثقة والمساءلة بين الأطراف.

44- إن إشراك أصحاب الشأن المعنيين باتفاقية مكافحة التصحر في أنشطة إدارة الاتصال والمعرفة والتماس مساهمتهم النشطة والاستفادة مما لديهم من دراية، باعتبار أن هذه الأمور تشكل حجر الأساس لتطوير المنتجات والخدمات، لمن شأنه أن ييسر من تنفيذ الاتفاقية. ومن الضروري، إضافة لذلك، صياغة رسائل بسيطة واضحة مركزة تماما تستجيب إلى شروط البيئة التنفيذية لدى الآلية العالمية وتصل إلى الجماعات المعنية بها.

رابعا – تعزيز القدرة المؤسسية لدى الآلية العالمية لتنفيذ خطة اتفاقية مكافحة التصحر وإطارها الاستراتيجيين لمدة 10 أعوام

طاء – المواءمة

45- يؤكد استعراض سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها أن الابتكار كان دائما من سماتها المميزة. وقد مكنت خطة اتفاقية مكافحة التصحر وإطارها الاستراتيجيان لمدة 10 أعوام (الاستراتيجية)[6] الآلية العالمية من دراسة دورها وفعاليتها المؤسسية بقصد تحقيق الأهداف الاستراتيجية والآثار والنتائج المتوقعة. وكما يبين هذا التقرير وما فيه من إشارات إلى الاستراتيجية، فإن الآلية العالمية على ثقة من قدرتها على المساهمة، مع شركائها، في بلوغ الأهداف المحددة.

ياء – ما سيضطلع به من أعمال لزيادة التمويل

46- بينما تعطي استراتيجية اتفاقية مكافحة التصحر تأكيدا على موثوقية النهج الحالي الذي تتبعه الآلية العالمية، فإنها تدعوها أيضا إلى إدخال تحسينات تزيد من فعالية التنفيذ لديها. فالاستراتيجية الموحدة والنهج المعزز في الآلية العالمية، اللذان أقرتهما الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، يركزان على التدخلات القطرية وعلى تيسير التوصل إلى اتفاقات بين الجهات المانحة والبلدان لتمويل الإدارة المستدامة للأراضي. وقد أقامت الآلية برامج استراتيجية، بالاعتماد على مواردها الحالية، لتوسيع القاعدة التمويلية من خلال تحديد مصادر التمويل الأكثر وعداً لاستكمال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح الإدارة المستدامة للأراضي. وهي تعمل على استكشاف مصادر أخرى للتمويل، حددتها الاستراتيجية، لتقدير كيفية إدخال هذه المصادر في البرامج الاستراتيجية.[7]

كاف – التعاون بين الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية

47- نظرا للتكامل بين دوري الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية، أجرت الآلية في 2007 مناقشات مع الرئيس التنفيذي لمرفق البيئة العالمية وأفرقة المرفق القطرية حول أفضل الطرق التي يمكن للآلية أن تساعد بها الأطراف القطرية المتأثرة وذلك من خلال تعزيز أثر التمويل وتدفقه العام لأغراض الإدارة المستدامة للأراضي عبر التعاون الاستراتيجي.

---

[6] ICCD/COP 8/L.17.

[7] وردت هذه الدعوة في برنامج العمل الذي حددته الاستراتيجية للآلية العالمية، فقد نص البرنامج على ما يلي: "تقوم الآلية العالمية باستكشاف مصادر مالية جديدة وآليات تمويل للتصدي للتصحر/تدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف، ويشمل ذلك القطاع الخاص، والآليات السوقية، والمؤسسات التجارية، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من آليات التمويل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، ومكافحة الجوع والفقر."

48- ونتيجة لهذه المناقشات، ووفق ما تطلبه الاستراتيجية، تقوم الآلية العالمية حاليا بوضع استراتيجية للمشاركة مع مرفق البيئة العالمية ووكالاته التنفيذية، لاسيما الصندوق، لزيادة التلاقي بين الآلية والمرفق في تعبئة للموارد أقوى وأكثر استدامة لصالح الإدارة المستدامة للأراضي.[8]

49- وستغطي استراتيجية المشاركة مختلف نقاط الدخول في أي دورة تخطيط لسياسة أو مشروع ما: اعتبارا من نقطة البداية وبناء الشراكات وحتى تخطيط المشروع والتمويل المشترك، فضلا عن الرصد والتقييم وتبادل المعرفة، وستسترشد بها العلاقة بين الآلية العالمية وأمانة مرفق البيئة العالمية وتعاون الاثنين الحيوي مع الوكالات التابعة للمرفق.

لام – التعاون بين الآلية العالمية واللجنة التوجيهية

50- بالاستفادة من عمل الآلية العالمية الناجح مع مجموعة محددة من أعضاء اللجنة التوجيهية، تسعى الآلية الآن إلى إشراك اللجنة ككل في دعم برامج الشراكة على الصعيد الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي بهدف زيادة التمويل للإدارة المستدامة للأراضي. وهي تلجأ إلى الأعضاء المؤسسين الثلاثة التماسا لما يمكنهم تقديمه من دور قيادي في هذا المضمار.

51- وسيعتمد النجاح على إسناد دور واضح للجنة التوجيهية في تحقيق أهداف استراتيجية اتفاقية مكافحة التصحر. وبالفعل، فإن الاستراتيجية، في الهدف التنفيذي 5: التمويل ونقل التكنولوجيا، تدعو إلى "بذل الأطراف لمزيد من الجهود لتعبئة الموارد المالية على صعيد المؤسسات والمرافق والصناديق المالية الدولية، بما فيها مرفق البيئة العالمية، عن طريق الترويج لبرنامج الاتفاقية/الإدارة المستدامة للأراضي لدى مجالس إدارة هذه المؤسسات." كذلك تقدم الاستراتيجية برنامج عمل للجنة التوجيهية وتدعوها إلى تنقيح مهمتها واعتماد برنامج عمل مشترك متوائم مع الاستراتيجية، كما تدعو أعضاء منفردين في اللجنة إلى وضع برامج تمويلية متسقة متكاملة بحيث تتواءم أنشطتها مع الاستراتيجية.

ميم – التعاون بين الآلية العالمية وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر

52- تعلق الآلية العالمية أهمية كبرى على تعاونها مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر لدفع تنفيذ الاتفاقية قدما. وخلال الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين السيد Luc Gnacadja، من بنن، أمينا تنفيذيا لاتفاقية مكافحة التصحر. وإضافة لما يجري من تعاون في إطار اللجنة التوجيهية التابعة للآلية العالمية، ستضطلع الآلية والأمانة من الآن فصاعدا بأنشطة مشتركة تيسر تقديم الخدمات السلس لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

نون – إدارة النتائج

53- استباقاً لتوجه الاستراتيجية القائم على النتائج، شرعت الآلية العالمية في تنفيذ عملية تجريبية تستهدف إقامة نظام للإدارة والميزنة يقوم على النتائج. وتمشيا مع قرارات مؤتمر الأطراف بشأن اعتماد الاستراتيجية، ستتضمن الآن دورات البرمجة والميزنة لدى الآلية العالمية خطة عمل تتفق مع فترة

[8] يتمشى هذا أيضا مع برنامج عمل الآلية العالمية وفق ما ورد في الاستراتيجية، حيث جاءت الدعوة لقيام الآلية بوضع استراتيجية تضع موضع التنفيذ الفعلي دورها التكاملي مع مرفق البيئة العالمية.

العشرة أعوام للاستراتيجية. وبناء على طلب مؤتمر الأطراف، ستقوم الآلية العالمية "بتنقيح خطة عملها الحالية، مع المحافظة على النهج [نهج الإدارة القائمة على النتائج] بما ينسجم مع هذه الاستراتيجية، وبإعداد مسودة خطة عمل متعددة السنوات (لأربع سنوات) تستكمل ببرنامج عمل محسوب التكلفة مدته سنتان." وتتفق بالفعل سلسلة النتائج من نظام الآلية العالمية للإدارة والميزنة القائم على النتائج مع الإطار المنطقي للاستراتيجية. وسيمكن النموذج الأصلي الآلية من الاستجابة بسرعة لإرشادات مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالإبلاغ القائم على النتائج.

خامسا – التعاون مع الصندوق

54- كان مؤتمر الأطراف قد قرر أن تقوم إحدى المنظمات الموجودة باستضافة الآلية العالمية، وأن تستفيد الآلية في أداء عملها مما لدى هذه المنظمة من خبرة وميزة نسبية. وأكدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف أن مهمة المنظمة المضيفة وأهدافها وقدراتها ينبغي أن تكمل عمل الآلية بشكل كبير. وقد اختير الصندوق لدور المضيف هذا، نظرا لكونه الوكالة العالمية التي تقف في خط المواجهة الأول للتصدي لتدهور الأراضي والحد من الفقر في البلدان الأشد تأثرا بالتصحر.

55- أما العوامل الهامة في عملية الاختيار فقد تمثلت فيما لدى الصندوق من خبرة ومعرفة اكتسبهما في تمويل المشروعات والبرامج وفي تعبئة الموارد الكبيرة، فضلاً عما لديه من اتفاقات تعاونية عريضة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتحافظ الآلية العالمية على هويتها المستقلة، غير أنها تعمل بتعاون وثيق مع الصندوق وبدعم هيكل الصندوق الإداري لها.

سين – مهمة الصندوق في سياق اتفاقية مكافحة التصحر

56- تتمثل مهمة الصندوق في تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر. وعلى هذا، فإن مهمته متصلة بصورة لا فاصم لها بالتصدي لتدهور الأراضي. وينعكس التزام الصندوق بمحاربة أسباب هذه المشكلة العالمية في برامجه الاستثمارية والمنح التي يقدمها والسياسات التي يبادر بها. وبالفعل، وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، خصص الصندوق ما يزيد على 3.5 مليار دولار أمريكي لدعم استصلاح الأراضي الجافة ومحاربة تدهور الأراضي في مختلف أنحاء العالم. ومنذ أن بدأ الصندوق باستضافة الآلية العالمية، بلغت هذه المخصصات من القروض والمنح 3.5 مليار دولار أمريكي، وتعززت بملياري دولار أمريكي آخرين قدمتها المؤسسات المالية الدولية التي تعمل شريكةً للصندوق.[9] ويقع ما نسبته 70 في المائة من المشروعات التي يمولها الصندوق في بيئات هامشية هشة من الناحية الإيكولوجية.

57- كما يعزز الصندوق دعمه لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر من خلال عمله كوكالة تنفيذية لمرفق البيئة العالمية وبإمكانية حصوله على تمويل مناطق التركيز. ويتيح البرنامج التنفيذي التابع للمرفق والمعني بالإدارة المستدامة للأراضي (البرنامج التنفيذي 15) موقعا فريدا للصندوق يمكنه من ربط مشروعات تتصدى لتدهور الأراضي بشواغل الحد من الفقر والتنمية.

[9] *موجز الاستعراض. استعراض حافظة البرامج والمشروعات التي يمولها الصندوق والتي تتعلق بأهداف اتفاقية مكافحة التصحر (1999–2005)* (متاح على الموقع التالي: www.ruralpovertyportal.org/english/topics/desertification/documents/IFAD-GM-06.pdf).

عين – الشراكة بين الآلية العالمية والصندوق

58- يوفر الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010 هيكلا ممتازا للتعاون بين الآلية العالمية والصندوق، حيث يتضمن عدة نقاط للالتقاء ليس مع ما لدى الآلية العالمية من إطار قائم على النتائج واستراتيجية للمشاركة فحسب بل ومع استراتيجية اتفاقية مكافحة التصحر أيضاً. وقد عملت الآلية العالمية والصندوق معا في مناسبات عديدة فيما يتعلق بإدماج برامج العمل الوطنية في برامج الصندوق للفرص الاستراتيجية القطرية وشبه الإقليمية وبربط مبادرات الآلية العالمية وأهداف اتفاقية مكافحة التصحر بالمشروعات الجديدة التي يدعمها الصندوق، وذلك عملاً على تعزيز تدفقات الموارد لأغراض تنفيذ الاتفاقية. وليس استعراض البرامج والمشروعات المتصلة بأهداف الاتفاقية والتي يمولها الصندوق إلا واحدا من الأمثلة على التعاون بين الاثنين بما يبرز الميزة النسبية لاستضافة الآلية العالمية في الصندوق.

59- وتتعاون الآلية العالمية مع الوحدة الخاصة بمرفق البيئة العالمية في الصندوق بغية استعمال التمويل المتاح عبر الهدف التنفيذي 15 لاجتذاب وتعبئة التمويل المشترك ولزيادة التدفق المالي العام للإدارة المستدامة للأراضي. ويتفق هذا المنحى مع النهج البرنامجي الذي يولد أثرا مضاعفا من الاستثمار ويضمن استدامته. ولا بد لتدخلات المرفق من أن تصبح ، بصورة متزايدة، متعددة القطاعات ومتكاملة من حيث نهجها، استجابة للتحديات المرتبطة بسياسة التمكين وبالبيئة المؤسسية والتشريعية المحيطة بتمويل الإدارة المستدامة للأراضي وبالتمويل عبر الهدف التنفيذي 15. كما تعمل الآلية العالمية مع الصندوق في استكشاف أفضل الطرق لإدماج تمويلات مرفق البيئة العالمية في استراتيجيات التمويل الوطنية وأطر التمويل التي تيسرها الآلية لأغراض الإدارة المستدامة للأراضي.

60- وحتى الآن يعتبر الصندوق المساهم المالي الأكبر في الآلية العالمية. وقد مكنت موارد الصندوق الآلية من دعم برامج العمل في أكثر من 29 بلداً و12 منطقة شبه إقليمية، بالإضافة إلى تقديم الدعم التقني والمالي للمبادرات الأخرى المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر. كذلك يعتبر الصندوق واحدا من شركاء الآلية الاستراتيجيين في السياق العام لعضويته في اللجنة التوجيهية.

61- وسيعزز الصندوق والآلية العالمية من تعاونهما على ضوء الجهود المضاعفة التي يبذلها الصندوق لإدماج استثماراته في جملة البرامج الإنمائية لدى البلدان المستفيدة. وستقوم الآلية، التي تقضي مهمتها بالجمع بين الشركاء الماليين بغية زيادة قاعدة الموارد المالية لأغراض الحد من الفقر والنمو الاقتصادي عن طريق الإدارة المستدامة للأراضي، باستعراض تعاونها مع الصندوق واقتراح أنشطة مشتركة لفترة السنتين 2008–2009 وذلك كجزء من برنامج عملها وميزانيتها لفترة السنتين. وسترفع تقاريرها الكاملة عن التعاون بين الصندوق والآلية في 2008 و2009.

سادسا – الوكالات المانحة والمرفق المتعدد المانحين المقترح

62- تعمل الآلية العالمية مع مكتب المراقب المالي ومكتب المستشار العام في الصندوق على إنشاء مرفق متعدد المانحين. ويتمثل المبرر المنطقي الرئيسي للمرفق في تجميع الموارد الطوعية المتنوعة والتنفيذ الفعال لنظام الإدارة القائم على النتائج في الآلية من خلال برنامج عملها وميزانيتها لفترة السنتين.

63- وتسعى الآلية العالمية إلى إقامة نظام للتمويل، يتمتع بقدرة تنبؤية متزايدة، عن طريق "تحالف تمويلي" مع الوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية بغية تخطيط التبرعات وميزنتها، قدر الإمكان، لكل فترة سنتين. وتتوخى الآلية، لتدخلاتها على المستوى القطري ولمبادراتها وبرامجها، توفير عملية اتصالات منظمة مع الوكالات المانحة المساهمة في عمليات الآلية.

64- وستدير المرفق المتعدد المانحين المقترح لجنة توجيه تضم مجموعة مختارة من المنظمات الأعضاء، يكون فيها الصندوق عضواً دائماً، يضاف إليها مجلس لتجديد الموارد يشمل في عضويته جميع الوكالات الثنائية المانحة والمؤسسات المالية الدولية المساهمة.

65- ويستند المرفق المتعدد المانحين والإجراءات فيه إلى قرار اتخذه المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2006 (EB 2006/89/R.56) بشأن "الإجراءات الناظمة للموارد الخاصة لدى الآلية العالمية لحساب تمويل اتفاقية مكافحة التصحر،" وهو الحساب المعروف باسم "الحساب الثالث". ويقترح أن يستخدم هذا الحساب للمرفق المتعدد المانحين بحيث تعطى الآلية أقصى ما يمكن من المرونة للعمل كمقدم للخدمات الاستشارية للتمويل إلى البلدان النامية. ويتفق المرفق المتعدد المانحين المقترح بالكامل مع الإجراءات الإدارية المحددة في مذكرة التفاهم بين الصندوق ومؤتمر الأطراف ومع قواعد الصندوق وإجراءاته.